



# ALGERIA

كلمة

معالي السيد

عبد العزيز بلخادم

وزير الدولة،

وزير الشؤون الخارجية

في النقاش العام

للدورة الخامسة والخمسين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 14 سبتمبر 2000

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود بداية أن أتقدم إليكم، أصالة عن نفسي و نيابة عن الوفد الجزائري،  
بتهاني الحارة بمناسبة انتخابكم على رأس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية  
العامة للأمم المتحدة متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم النبيلة.

إن اختياركم لرئاسة هذه الدورة، دورة الألفية، يأتي تكريسا لخصالكم  
الإنسانية ولتجربتكم و حكمتكم الدبلوماسية، كما يعد في نفس الوقت تكريما  
لبلكم، فنلندا، الذي تربطه بالجزائر علاقات صداقة متميزة.

ولا يفوتني أن أعبر لسلفكم، معالي وزير خارجية ناميبيا، السيد تيو بن  
قوريراب، عن تقديرنا العميق و عرفاننا للمجهودات المعتبرة التي بذلها  
خلال عهده على رأس الدورة السابقة للجمعية العامة.

وللأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، أود أن أنوه مجددا  
بروح المبادرة والتفاني التي يبديهما على رأس الأمانة العامة للمنظمة وبسعيه  
المخلص والمستميت نحو إصلاحها و تفعيلها من أجل إعدادها للتكفل  
بالتحديات والرهانات التي يفرزها تطور العلاقات الدولية. كما أغتتم الفرصة  
لأرحب بدولة توفالو كعضو جديد في منظمنا.

السيد الرئيس،

منذ أيام فقط، شهدت الأمم المتحدة حدثا سياسيا لم تعرف له مثيلا منذ  
نشأتها. وقد تمثل هذا الحدث في انعقاد قمة الألفية. لقد كان لزاما علينا، نحن  
شعوب الأمم المتحدة، بالنظر إلى التطورات المتلاحقة والمتسارعة في  
العلاقات الدولية، أن نتوقف عند هذه المحطة من تاريخ البشرية لننتحور

ونفتشاور بشأن ملامح النظام العالمي الجديد وإفرازاته علينا كشعوب وكدول وعلى منظمة الأمم المتحدة باعتبارها تشكل بوتقة تتصهر فيها آمالنا وطموحاتنا الجماعية.

لقد انتقل العالم خلال مدة وجيزة جدا من نظام واضح المعالم إلى نظم لا يزال يفقد مرجعيته السياسية والاقتصادية. أنه نظام تحدده ظواهر غامضة الملامح تتحرك وفق ضوابط تضعها قوى ترفض باسم العولمة الخضوع لأي توجيه ومراقبة جماعية وديمقراطية. فلا غرابة، والحالة هذه، أن تعمق ظاهرة العولمة الشكوك والمخاوف التي تنتاب شعوب الدول النامية، إزاء هذا النظام العالمي المتبلور. فحالة الإجحاف وانعدام التوازن الذين يميزان العلاقات الدولية مرشحة للتدهور أكثر فأكثر بفعل مسار العولمة الجارف.

ومن هنا جاء التأكيد خلال قمة الألفية قويا على ضرورة بعث الأمم المتحدة وتنشيط دورها باعتبارها ملاذ الضعفاء والمهمشين. إن الحضور المكثف لقادة هذا العالم خلال هذه القمة ليشكل دليلا قاطعا على تمسك شعوب ودول العالم بالأمم المتحدة وبالمبادئ والأهداف التي بنيت عليها. فالأمم المتحدة تظل الإطار الوحيد القائم على مبادئ ومنطلقات تتقاسمها البشرية كلها وتتفرد بعالمية تركيبتها وشمولية مهامها وصلحياتها.

سيدي الرئيس

لا ريب أن منظمة الأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة أفرزتها تحولات دولية متسارعة، عميقة ومفاجئة أحيانا. كما أن لا أحد ينكر أنها في حاجة إلى عملية إصلاح جذرية من أجل إعدادها وتكييفها على نحو يمكنها من الاضطلاع بالفعالية المرجوة بالرهانات الحالية والمستقبلية وللعب دور المؤطر والمصحح للتناقضات التي تطبع العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع العضوية فيه لتطرح نفسها بالحاح لأن التشكيلة الحالية ينقصها عامل التمثيل الضروري العادل لإضفاء المزيد من المشروعية على قراراته والفعالية على عمله ونشاطه.

كما أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية وإعطائها مغزى ملموسا يمر عبر إعادة الاعتبار للجمعية العامة وتكريس دورها كمصدر أساسي للشرعية وللتشريع ومراقبة عمل وقرارات الأجهزة الرئيسية الأخرى وفقا لما ينص عليه الميثاق. وفي هذا الإطار، فإن حالة التهميش التي وضعت فيها الجمعية العامة فيما يتصل بكبريات قضايا حفظ الأمن والسلام العالميين لا تسمح للغالبية الساحقة من البشرية من المشاركة في صياغة القرار الدولي.

إن ضرورة انفتاح الأمم المتحدة على محيطها الخارجي بإشراك المجتمع المدني في نشاطها والاستفادة من الموارد الضخمة والدعم التي يمكن أن يوفرها الشركاء غير الحكوميين للتكفل باحتياجات الدول النامية خاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن، ليفرضها تطور المجتمع الدولي ومقتضيات هذا العصر. غير أن هذه الشراكة ينبغي ألا تكون على حساب مبادئ وأهداف الأمم المتحدة أو على حساب استقلالية قراراتها.

وانطلاقا من نفس هذه النظرة، بنينا موقفا من قضية التدخل لأغراض إنسانية. فالمسألة بالنسبة إلينا لا تتعلق بمقبولية التدخل من عدمها في حالة حدوث الكوارث الإنسانية وإنما بالضوابط القانونية والسياسية التي يجب أن يخضع لها كل قرار في هذا المجال. فنحن نطالب بوضع مرجعية واضحة ودقيقة يتم اعتمادها بشكل شفاف وديمقراطي يعكس حقا إرادة المجموعة الدولية. مرجعية تؤسس على مبادئ التضامن والعدالة وتتنقي فيها كل أشكال الانتقائية والتمييز وسياسة الكيل بمكيالين.

## السيد الرئيس،

لقد بينت التجربة أن المجموعة الدولية وجدت في الأمم المتحدة الإطار الذي مكنها من تحقيق تقدم معتبر في مجالات الأمن والتعاون. ففي ميدان نزع السلاح مثلا، تمكنت المنظمة الأممية، بفضل أطر التفاوض والحسار المتوفرة، من إحراز مكاسب معتبرة كما يدل على هذا إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ونجاح المؤتمر المراجعة الأخير للدول الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية الذي ترأسته الجزائر.

كما وفرت الأمم المتحدة إطارا لتنسيق الجهود الدولية لمواجهة مخاطر جديدة تهدد الأمن والسلم الدوليين، كالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة. فبخصوص الإرهاب، شرعت المجموعة الدولية في مسار ضبط استراتيجي تهدف إلى محاربته والوقاية منه. وتمكنت الأمم المتحدة والتجمعات الجهوية من اعتماد أدوات قانونية ستثري لا محالة التشريع الدولي الخاص بمكافحة الأعمال الإرهابية. أمنا أن تتدعم هذه الإنجازات باتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب تكون بمثابة عقد دولي سياسي وقانوني ومعنوي في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

## السيد الرئيس،

تسهر الجزائر على أن تكون علاقاتها ضمن فضاءات انتماءاتها السياسية والجغرافية محكومة بالنظرة المستقبلية و تحاول إبعادها عن التفاعلات الظرفية والنزوات العابرة. فهي تحرص كل الحرص في السياسة التي تنتهجها مع الشعوب والدول التي تربطها بها علاقات الحضارة والجغرافيا على دعم أسس الحوار والتشاور وعلى تطوير فرص التعاون والتضامن، طبقا لما تمليه مستلزمات حسن الجوار والمصير المشترك

والتكافؤ في المصالح والثقة المتبادلة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فبالنسبة للمنطقة المغاربية، فإن التزام الجزائر ببناء صرح مغاربي موحد، مستقر ومزدهر، ينبع من قناعتها بأن الوحدة المغربية خيار استراتيجي تفرضه طموحات شعوب المنطقة ويمليه في نفس الوقت الظروف الدولي الراهن الذي يجنح نحو الاندماج والتكامل. فهي اليوم مستعدة للعمل مع شركائها المغاربيين لبعث هذا المسار انطلاقاً من تحليل موضوعي وصارم للعمل المغاربي المشترك، وفق منهجية تتوخى الصرامة والعقلانية وترمي في غايتها إلى توظيف رشيد لشروط التكامل المتوفرة بين دول المنطقة وعلى نحو يحقق الاندماج التدريجي ويراعي العدل والتوازن في المصالح. و من هذا المنظور، فإنها لم تدخر أي جهد للمساهمة في إيجاد حل نهائي وعادل لمشكل الصحراء الغربية.

إن موقف الجزائر الداعم لمخطط التسوية الأممي لينبع من حرصها التام على أمن المنطقة وعلى استقرارها من دون التكرار لمواقفها المبدئية المساندة لحق الشعوب في تقرير المصير. إن مخطط التسوية الذي حظي بموافقة الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو وبدعم المجموعة الدولية يظل الخيار العملي والواقعي الذي يكفل الحل العادل والنهائي لهذه القضية. واليوم والمخطط يمر بمرحلة دقيقة من تاريخه، فإن المجموعة الدولية التي استثمرت جهوداً كبيرة من أجل تطبيقه، لمطالبته بإحاطته بالرعاية والمساندة اللازميتين. فبفضل الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر، وكذا بفضل تعاون الطرفين، تمكنت المينورسو من تذليل الصعاب التي طالما اعترضت تطبيق هذا المخطط. فلم يعد اليوم هناك مبرر للتماطل أو لتعطيل المسار الإستفتائي.

وفي البحر الأبيض المتوسط فإن بلادي، إيماناً منها بترابط مصالح دول وشعوب صفتي المتوسط، لتؤكد تمسكها بالمسار الأوروبي-متوسطي الذي

يشكل إطارا واعدا لترقية الحوار والتشاور بين دول المنطقة ويفتح أفقا رحبا للتفاهم والتواصل بين ثقافاتنا وحضاراتنا ولتطوير الشراكة التي تعود بالنفع على كل شعوبها.

السيد الرئيس،

شهدت منطقة الشرق الأوسط هذه السنة أحداثا كانت لها انعكاسات هامة على مسار السلام بصفة خاصة. فالقضية الفلسطينية، التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، تمر بظروف حرجة، تفرض على المجتمع الدولي مزيدا من التجند من أجل دفع مفاوضات السلام نحو الأمام.

إن الجزائر تجدد موقفها الداعم للشعب الفلسطيني حتى يتمكن هذا الشعب من ممارسة كامل حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية بعاصمتها القدس الشريف. كما تود أن تعبر من جديد عن وقوفها إلى جانب الشعب السوري ومناصرة حقه في استرجاع الجولان المحتل، وعن عميق ارتياحها وشديد اعتزازها باسترجاع لبنان لأراضيه .

كما تؤكد الجزائر مرة أخرى على ضرورة رفع العقوبات التي تضرب بقساوة الشعب العراقي الشقيق وتلك التي فرضت على الشعبين الليبي والسوداني الشقيقين.

السيد الرئيس،

تشهد القارة الإفريقية تحولات عميقة توحى بفتح عهد جديد أمام شعوبها ودولها. ولعل أبرز معالم هذه التطورات رغبة الأفارقة الجادة والملحة في التحرر من رواسب الماضي والتطلع إلى الاندماج في مسار التحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

فرقة الديمقراطية تتوسع وتتكسر يوما بعد يوم كسلوك في إدارة الشؤون العمومية للغالبية العظمى للدول الإفريقية. ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان تتجذر وتتعمق في المجتمعات الإفريقية. ولقد جاء في هذا السياق، القرار التاريخي المتخذ خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر سنة 1999 الشاجب للتغييرات غير الدستورية انعكاسا وفينا لتنامي ثقافة ديمقراطية واعدة في القارة.

وعلى المستوى الإقتصادي، لم تتخلف الدول الإفريقية عن مسايرة التوجه العالمي نحو خيار اقتصاد السوق وخلق الشروط المواتية لتشجيع حرية المبادلات و الاستثمار.

وبخصوص النزاعات التي طالما نهشت الجسد الإفريقي وتسببت في مآسي إنسانية شوهت صورة قارتنا، فلقد بدأ القادة الأفارقة يستثمرون إمكانيات الدبلوماسية الوقائية والكفاءات في التوسط وحل النزاعات التي تتخر القارة. كما أن الآلية المركزية لمنظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بالوقاية من النزاعات وتسييرها وحلها، بدأت تتدعم وتفرض نفسها كسلطة مرجعية وكإطار للتشاور وللوقاية من الصراعات.

فبفضل كل هذه الجهود، بدأت تلوح في الأفق ملامح انفراج في بعض النزاعات التي نشبت هنا وهناك في أرجاء قارتنا، ولقد بذلت بلادي خلال عهدتها على رأس منظمة الوحدة الإفريقية خلال العام المنصرم قصارى جهدها من أجل حل البعض من هذه النزاعات والعمل على الحد من تفاقم البعض الآخر منها.

ولقد كللت هذه المساعي بالنجاح بخصوص النزاع بين الجارتين إثيوبيا وإريتيريا حيث جاء اتفاق الجزائر لوقف القتال ليخمد نار الحرب المدمرة بين هذين الشعبين الشقيقتين ويفتح آفاقا حقيقية لحل عادل ونسبائي للخلاف الحدودي بين البلدين. كما بذلت الجزائر جهودا حثيثة لوضع حد للنزاع الذي

ونريد بهذا الصدد أن نعبر عن رغبتنا في أن تولي الجمعية العامة الأهمية اللازمة لتقرير السيد الإبراهيمي حول عمليات السلام، قصد ترجمة توصياته من أجل تفعيل دور الأمم المتحدة في هذا المجال الأساسي ألا هو صيانة الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

إن المفارقات التي تطبع عالمنا اليوم لتبرز بكل جلاء في وضع العالم الاقتصادي والاجتماعي. فلم يسبق للإنسانية أن بلغت هذه الدرجة من التطور التكنولوجي الذي يمكنها من التكفل باحتياجات الإنسان الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع هذا فإن قطاعات واسعة من البشرية لا تزال تعاني من أشنع صور الحرمان والفقر.

لقد تضمن التقرير الذي رفعه الأمين العام إلى قمة الألفية صورة واضحة لهذه التناقضات التي لا تشرفنا كمجتمع إنساني متحضر يصبو إلى حفظ كرامة الإنسان وإلى حماية حقوقه من كل أشكال الاغتصاب. كما اعترف السيد كوفي عنان في تقريره هذا بأن فوائد العولمة بقيت محصورة على فئة محدودة من الإنسانية مما يزيد من قناعتنا بضرورة الإسراع في إدخال تعديلات هيكلية في نظام العلاقات الدولية، ومن إصرارنا على المطالبة بالدخول في حوار جدي وشامل بين الشمال والجنوب قصد إيجاد حلول للاختلالات التي تطبع النظامين المصرفي والتجاري الدوليين.

إن الوقت قد حان لمقاربة العلاقات الاقتصادية الدولية من زاوية احتياجات الإنسان وكرامته لا وفق منطق قوى السوق وحدها، إذ أن التجربة قد أثبتت أن هذه القوى لا تعير الجوانب الاجتماعية الاهتمام اللازم. فإذا كان هناك مجال ينبغي أن تتجسد فيه قيم التضامن التي أسست عليها فكرة الأمم المتحدة ومثلها، والترابط الذي يطبع العلاقات الدولية، فهو يكمن بالذات في

مجالات مكافحة الفقر والجهل والأوبئة. إن التكفل الجدي والمتضامن بإشكالية التنمية المستدامة في الدول النامية يمر حتما عبر إيجاد حل لمشكل المديونية وتنشيط حقيقي للتعاون من أجل التنمية وبعث الاستثمارات وفتح أسواق دول الشمال أمام منتجات دول الجنوب.

السيد الرئيس،

نلتئم اليوم في آخر دورة للجمعية العامة من قرن كان حافلا بالأحداث، قرن امتزج فيه رعب الحروب المدمرة بنشوة المن والانفراج، قرن تصارع فيه الأمل مع اليأس، وتبين فيه أن الإنسان قادر على ارتكاب الأشنع وإنجاز الأصنع والأففع. نودع قرنا ونستقبل آخرا وكلنا أمل بأن تستخلص البشرية الدروس وأن تعقد العزم أن تتفادي الوقوع في الأخطاء التي دفعت ثمنها غاليا.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.